"حياد لبنان"
قراءة نقديّة في المذكرة البطركية

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

دراسة خاصة

"حياد لبنان"
قراءة نقديّة في المذكرة البطركية

26 آب 2020

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

في مذكرة تحت عنوان "لبنان والحياد الناشط"، وبتاريخ 7 آب 2020، وجّه بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق مار نصر الله بطرس الراعي نداءً الى منظمة الأمم المتحدة، مطالبًا إياها بـ "العمل على إعلان حياد لبنان". يرى الراعي في المذكرة أنّ حياد لبنان هو ضمان وحدته وتموضعه التاريخي، وقوّته وضمانة استقراره. وأنّ هذا البلد عندما يكون حياديًا، يصبح قادرًا على "المساهمة في استقرار المنطقة والدفاع عن حقوق الشعوب العربية وقضية السلام، وعلى لعب دورٍ في نسج العلاقات السليمة والآمنة بين بلدان الشرق الأوسط وأوروبا بحكم موقعه على شاطئ البحر المتوسط".

وفي المذكرة، عرض الكاردينال مجموعة نقاط توجب هذا الطرح وتؤكّد على أهميته كمصدرٍ لاستقلال لبنان واستقراره، ولاستفادة لبنان واقتصاده منه.

لجأ الكاردينال إلى التاريخ ليثبت موجبات "الحياد" واصفًا إياه بـ "السياسة الحكيمة" التي **"مكّنت لبنان من المحافظة على وحدة أراضيه، على الرغم من كل الأحداث التي عصفت بالمنطقة بين عامي 1943 و1975. حيث أدّى "الحياد" في هذه الفترة إلى "الازدهار والبحبوحة، وزيادة النمو، وارتفاع نسبة دخل الفرد، وتراجع البطالة حتى دُعي لبنان "سويسرا الشرق".**

وبغض النظر عن مدى واقعية "الحياد" وإمكان تحقّقه في الواقع السياسي، فإنّ السرد التاريخي الذي لجأ إليه الراعي ينطوي على مغالطاتٍ كثيرةٍ وأساسيةٍ. فمن خلال السرد التاريخي نفسه يمكن أن نثبت أنّ "الحياد" ليس أكثر من مجرّد فانتازيا سياسية أثبتت التجربة اللبنانية فشلها تحديدًا بين عامي 1943 و1975.

◆ القسم الأول: الإستدلال التاريخي

أولًا: الدستور والميثاق والفصام السياسي

البداية من عام 1943؛ عندما انطلق لبنان بواسطة وثيقتين تأسيسيتين: الأولى دستورٌ رسميٌ، فيما الثانية كانت عبارةً عن تفاهمٍ شفويٍّ بين بشارة الخوري ورياض الصلح عُرف باسم "الميثاق الوطني". لكنّ الأخير ليس له أثرٌ مكتوبٌ إلا في البيان الوزاري الذي تلاه رياض الصلح أمام مجلس النواب يوم 7 تشرين الأول من العام 1943.

جاء الميثاق الوطني بمثابة تكملةٍ وتصحيحٍ للدستور في قضايا أساسيةٍ تتعلق بهوية البلد، فأوقع البلاد في الفصام السياسي. ذلك أنّ الدستور لا يؤكد المساواة السياسية والقانونية والمدنية لجميع اللبنانيين بما هم مواطنون، بقدر ما يؤسس لـ "اللامساواة " السياسية والقانونية والمدنية بما هم رعايا ينتمون إلى جماعاتٍ دينيةٍ متراتبةٍ تتقاسم السلطة بحصصٍ متفاوتة.

وهكذا انطلق لبنان المستقل بوثيقتين تأسيسيتين بدل الواحدة. يعرّف الميثاق لبنان بأنّه "ذو وجه عربي"، يأخذ من كلّ ما هو إيجابي ومفيد في الحضارة الغربية. فتمّ تثبيت عروبة لبنان إرضاءً للمسلمين، والعلاقات الثقافية بالغرب أُريد منها إرضاء المسيحيين كبديلٍ عن المطالبة بالحماية الغربية. وفيما يلي من السرد أدناه، سنرى أنّ تاريخ لبنان اللاحق وصولًا إلى اليوم سيشهد نزاعًا بين الدستور الذي يضمن استقلالية أيّ دولة وسيادتها وبين العُرف المتجسّد في الميثاق. نزاعٌ سيجعل من لبنان ذا سيادةٍ منقوصةٍ، فهل جاء وقت حلّ هذه الإشكالية التي واكبت لبنان منذ تأسيسه؟ وما هو الحلّ الذي يقدّمه الراعي لهذه القضية؟

ثانيًا: أين هي أوجه الحياد الذي تحدث عنه الراعي في السرد التاريخي بين عامي 1943 إلى عام 1975

تحدّث الراعي في المذكرة عن وجه لبنان الحيادي عن صراعات المنطقة، باستثناء مجموعة محطاتٍ انحاز فيها فئاتٌ من اللبنانيين إلى فئاتٍ من خارج لبنان. لقد تمّ عرضها وكأنّها محطاتٌ عابرةٌ تجاوزها اللبنانيون، في حين أنّ تداعياتها ما زالت مستمرةً حتى اليوم، بل إنّ تلك المحطات تحديدًا هي من صنعت لبنان اليوم.

صحيح أنّ فكرة الحياد **"كانت تعود بتعابير مختلفة في خطب رؤساء الجمهورية والبيانات الوزارية، وصولًا إلى 2012 مع "إعلان بعبدا"** كما ذكر الراعي في المذكرة؛ إلاّ أنّ الواقع لم يعد على لبنان كدولة عربية، وعلى اللبنانيين كرعايا لدول أجنبية، إلا بالانحياز.

• عام 1948

ساهم لبنان مساهمةً رمزيةً في الحرب العربية الإسرائيلية. عُيِّن لجيشه مهمة الانتقال من رأس الناقورة على الساحل باتجاه عكا وحيفا. أمّا الجيش السوري فقد عُيّن له التقدم من بنت جبيل باتجاه صفد. وكان غرض التقدم السوري – اللبناني المشترك الوصول إلى قرية المالكية في الجليل الأوسط عن طريق حيفا. غير أنّ هجومًا مضادًّا نظّمته القوات الصهيونية استعاد احتلال المالكية واحتلّ شريطًا من 14 قرية داخل الحدود اللبنانية.

• عام 1949

وقع اشتباك بين مناصري الحزب السوري القومي ومناصري الكتائب اللبنانية في حيّ الجميزة، على خلفية المشروع القومي لأنطون سعادة ورفضه للكيان اللبناني، واتهامه رياض الصلح بالمسؤولية عن هزيمة 1948. وحيث تمّ إحراق البناية التي تؤوي جريدة الحزب، اتخذت السلطات من ذلك الاشتباك مبررًا لحملة اعتقالاتٍ واسعةٍ كشفت عن مخابئ أسلحة تعزّز اتّهام الحزب بأنّه كان يخطط لإسقاط الحكومة بالعنف.

• عام 1950

لعب العامل الخارجيّ دورًا لا يستهان به في سقوط بشارة الخوري، تعلّق بمسألة انضمام لبنان إلى الأحلاف العسكرية الغربية. حيث انضمّ لبنان في ذلك العام إلى "معاهدة الدفاع المشترك" إلى جانب مصر، وكان بشارة الخوري ورياض الصلح قد رفضا في مطلع ذلك العام عرضًا بريطانيًا بانضمام لبنان إلى "الدفاع المشترك عبر المتوسط". كما اتفقا على أنّ لبنان سوف يكون آخر دولةٍ عربيةٍ تنضمّ إلى حلفٍ عسكريٍّ أجنبيٍّ. انفجرت الخلافات داخل الحزب الدستوري بين دعاة الحماية الأجنبية ودعاة الحياد. أدّت إلى استقالة الخوري، وانتخاب كميل شمعون الذي وعد بضمّ لبنان إلى الأحلاف الغربية وهكذا فعل.

عام 1952

يقول فواز طرابلسي في كتابه تاريخ لبنان الحديث، "لا ريب أنّ صعود جمال عبد الناصر في مصر زاد من اهتمام الإدارة الأميركية بلبنان، وقد رأت بالقومية العربية عدوًا وفي سياسة عدم الانحياز انحيازًا إلى المعسكر السوفياتي". في هذا الوقت كان وزير الخارجية الأميركي جون فوستر دالاس قد حدّد أربع مواقع إقليمية هي "إسرائيل" والنفط الخليجي، والعربية السعودية ولبنان، على أنّها "المواقع الأميركية" التي يتعيّن الدفاع عنها ضدّ تيار القومية العربية الصاعد. اقتصاديًا كانت الولايات المتحدة مهتمةً بلبنان، بما هو مصبٌّ للنفط ومركزٍ تتكاثر فيه وكالات الشركات الأجنبية للمنطقة بأكملها.

استراتيجيًا جذب لبنان الاهتمام الأميركي لبنيته التحتية من قواعد عسكريةٍ ومرافئ وشبكات طرقاتٍ وتسهيلاتٍ أخرى تخدمه في حال التدخل العسكري في المنطقة. تسلّم لبنان أسلحةً ومساعداتٍ اقتصاديةٍ من الولايات المتحدة قيمتها 6 ملايين دولار. وبحلول العام 1953 كان كميل شمعون قد أجاز للطيران الحربي الأميركي أن يستخدم الأجواء اللبنانية لطلعات استكشافية. وبعد سنةٍ من ذلك وقّعت الولايات المتحدة اتفاقيةً تجاريةً تعطي فيها لبنان صفة "الدولة الأكثر رعاية".

عام 1955

كذلك، ممّا جاء في كتاب "تاريخ لبنان الحديث" لفواز طرابلسي: " كان حلف بغداد الذي أعلن في هذا العام بين عراق فيصل ونوري السعيد وباكستان وتركيا وإيران هو أفضل ما استطاعت القوى الغربية فرضه على المنطقة. لم ينضم لبنان رسميًا إلى الحلف المعادي للشيوعية، إلاّ أنّ شمعون لم يترك مجالًا للشكّ في أنه مؤيّدٌ لا بلا تحفّظ. حتى أنّ الملك سعود اتّهم الرئيس اللبناني بممارسة الضغط على صديقه حسين، ملك الأردن للانضمام إلى حلف بغداد".

الواقع أنّ ما منع كليهما من ذلك كان التحركات والاحتجاجات القومية، خاصةً في لبنان. حيث أثار الإعلان موجةً من التظاهرات الطلابية والشعبية العنيفة شملت لبنان من أقصاه إلى أقصاه. قوبلت هذه التظاهرات بفتح النار على المحتجين، أدّت إلى وفاة أحد الطلاب عند بوابة الجامعة الأميركية، وجرحت آخرين. حينها استقال وزير الخارجية حميد فرنجية لعجزه عن التكيّف مع سياسة شمعون بدعم الأحلاف العسكرية الغربية، وهو الذي كان قد وعد جمال عبد الناصر، باسم حكومته، بأنّ لبنان سيعارضها. وعندما اتّخذت القمة العربية قرارًا بقطع العلاقات الديبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا، رفض شمعون تنفيذ القرار، الأمر الذي رآه رئيس الوزراء عبد الله اليافي والوزير صائب سلام انحيازًا وليس حيادًا، فاستقالا.

عام 1958

عملية الوطواط الأزرق

عصر الخامس عشر من تموز، فيما كان المظليون البريطانيون يهبطون في مطار عمان، كانت طلائع وحدات المارينز الأميركية تنزل إلى شاطئ خلدة جنوب بيروت وتباشر دباباته تطويق المدينة ومدافعها مصوّبة إلى بيروت الغربية، وفي الأيام الأربعة التالية لحق بهم 15 ألف جنديٍّ أميركيٍّ لدعمهم. كذلك فإن 40 ألف جندي جاءوا على 70 بارجة حربية تابعة للأسطول السادس الأميركي. كان ذلك إثر انقلاب في العراق نفّذته وحداتٌ من الجيش بقيادة "الضباط الأحرار". الأمر الذي استدعى تدخّلًا عسكريا في لبنان والأردن، النظامين المشرقيين المتبقيين من الأنظمة الموالية للغرب.

- **سياسة شهاب الحيادية- الانحيازية**

في نفس الفترة من هذا العام تطوّرت الأزمة السياسية الى ثورةٍ مسلحةٍ، عندما رفض شمعون نفي شائعات تقول إنّه يعتزم تجديد ولايته. أطاحت هذه الثورة بكميل شمعون ووصل قائد الجيش فؤاد شهاب إلى الرئاسة. أراد شهاب أن يعتمد سياسة الحياد في النزاعات العربية، بالمقارنة مع عداء شمعون لعبد الناصر والتحاقه بالأحلاف الغربية. لكنه بالتوازي مع ذلك، كان له تعاونٌ وثيق مع الجمهورية العربية المتحدة بما في ذلك الحلف الأمني. حيث افتتح عهده بلقاء مع الرئيس عبد الناصر لكن على الحدود اللبنانية السورية تكريسًا لمبدأ الحياد، وسرعان ما أضحى عبد الحمد غالب سفير الجمهورية العربية لدى لبنان متمتعًا بنفوذ لا يستهان به في السياسة اللبنانية. وللمفارقة، استطاع شهاب أن يحيّد الجيش عن النزاعات الطائفية والطبقية، كما حيّده عن الدفاع عن جنوب لبنان من الاعتداءات الاسرائيلية!

◆ عام 1962

عرف لبنان أول محاولة انقلاب عسكري في تاريخه كدولةٍ مستقلةٍ عندما أقدمت وحداتٌ من الجيش بقيادة ضبّاط من الحزب السوري القومي الاجتماعي، مدعومةً بعناصر الحزب، على احتلال وزارة الدفاع ومساكن الضباط وخطف عدد من كبار ضباط الجيش. أُحبِطت المحاولة بتدخل القوات الموالية للرئيس شهاب، واعتُقل الضباط الانقلابيون.

◆ عام 1964

- **السعوديون يضغطون على لبنان من أجل الانحياز**

وقع التوافق على شارل حلو كمرشّحٍ للتسوية وانتخب بأكثرية 92 صوتًا. كان حلو أول رئيس جمهورية لا يتمتع بقاعدةٍ شعبيةٍ مناطقيةٍ أو طوائفية. تزامن عهده مع احتدام الحرب الباردة بين عبد الناصر وخصومه الموالين للغرب بقيادة العربية السعودية. حاول عبد الناصر مداراة حياد لبنان، إلاّ أنّ السعوديين استخدموا سلاح الاقتصاد والمال للضغط من أجل أن ينحاز لبنان نهائيًا إلى المعسكر الآخر، وصولًا إلى حدّ التهديد بإلغاء اتفاقية التجارة بين البلدين التي تعطي لبنان امتياز الدولة الأكثر رعاية. وهذا ما كان يشكّل تصعيدًا خطيرًا إذا ما علمنا أنّ 40 في المئة من صادرات لبنان موجهةٌ إلى المملكة النفطية.

لبنان في مواجهة التزاماته تجاه النزاع العربي- الإسرائيلي

أمام الجهود العربية لمواجهة تحويل "إسرائيل" لمياه نهر الأردن، ارتأى القائد العام المصري عبد الناصر لـ"القيادة العربية الموحدة" أن ينقل وحدات من القوات العربية الموضوعة تحت إمرته، ومعظمها مصرية، إلى لبنان، لتعزيز ذلك القطاع من "الجبهة الشمالية". اعترض وزير الخارجية اللبناني فيليب تقلا؛ بحجة أنّ وجود قوات عربية سوف يعطي "إسرائيل" ذريعةً للاعتداء على بلده. لكن سريعًا ما توصل الرئيسان عبد الناصر وحلو إلى تسويةٍ أجلت نشر القوات واعترفت بحقّ لبنان في عرض أيّ قرار يتخذه "مجلس الدفاع العربي" لمصادقةٍ مسبقةٍ من مجلس النواب اللبناني. يقول فواز طرابلسي: "مهما بدا من أمر، وجد لبنان نفسه في مواجهة التزاماته تجاه النزاع العربي – الإسرائيلي، ما سوف يعرّض سياسته التقليدية، المتكئة على مبدأ "قوة لبنان في ضعفه"، لامتحانٍ خطير خلال السنوات التالية".

عام 1967

كان عام النكسة، عندما هُزم عبد الناصر في حرب الأيام الستة مع إسرائيل. في هذا العام دخل الفدائيون الفلسطينيون الأراضي اللبنانية وتمركزوا في الجنوب، حيث أنشأوا قواعدهم الأولى في منطقة العرقوب على الحدود مع سوريا. لقي الفدائيون أول الأمر ترحيبًا عارمًا من قسمٍ كبيرٍ من اللبنانيين المصدومين بالهزيمة العربية. وقد اكتفى الجيش اللبناني خلالها بحراسة السفارات الغربية ومراكز شركات النفط البريطانية والأميركية من غضب الجمهور البيروتي، فيما أخذ شباب لبنانيون ينضمون إلى صفوف الفدائيين.

عام 1968

في 28 كانون الأول من هذا العام، نزلت وحدات كومندوس إسرائيلية في مطار بيروت، ودمرت 13 طائرة من طائرات الأسطول الجوي التابع لشركة طيران الشرق الأوسط في ردّ فعلٍ جائرٍ على خطف طائرة "العال" إلى أثينا التي تبنتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش. وقع عبد الله اليافي بين غضب الجمهور على الدولة لعجزها عن الدفاع عن مطارها وبين اتهامات "الحلف" له بمحاباة الوجود العسكري الفلسطيني. فقدم استقالته. وتمّ تكليف رشيد كرامي. لكن جلّ ما فعله كرامي هو الطلب إلى البرلمان أن يعترف بحقّ الفلسطينيين بالكفاح المسلح، لكن لم يكن الجميع مستعدًّا للقبول بذلك الحل.

عام 1969

بعد سلسلة من المجابهات مع المقاومة، شنّ الجيش اللبناني هجومًا على أمل السيطرة على الموقف، فردّت سوريا بإغلاق حدودها مع لبنان وفرض عدد من العقوبات الاقتصادية الصارمة. انفرجت الأزمة مؤقتًا عندما التقى ياسر عرفات الذي سيصبح فيما بعد رئيسًا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقائد الجيش اللبناني إميل بستاني برعاية الرئيس جمال عبد الناصر ووقعا اتفاقًا عرف بـ "اتفاق القاهرة". اعترف الاتفاق بحق الفدائيين المسلحين بالتواجد والحركة على الأراضي اللبنانية، وخصوصًا في منطقة العرقوب، ومنَح المخيّمات للفلسطينيين.

إلى العام 1975

بدأت إرهاصات الاقتصاد الحر واحتكار الأقلية الأوليغارشية التجارية – المالية بالتداعي واحدة تلو الأخرى.[1] فبحلول عام 1969، كانت المصارف غير اللبنانية قد سيطرت على 40% من إجمالي الودائع المصرفية في لبنان. وبحلول عام 1970 كان ثلث شركات لبنان المساهمة و20% من الشركات المغفلة، ذات رأس المال المختلط، قد أضحت فروعًا لشركاتٍ أجنبيةٍ. هذه التبعية الخارجية للمصارف اللبنانية تركت آثارًا سلبية على تطوّر البلد الاقتصادي، وقد كانت بالكاد تساهم في نمو القطاعات الإنتاجية.

[1] سنتحدث عنها في قسم لاحق من هذه الورقة.

خلاصة

في الفترة التاريخية قبل الحرب الأهلية عام 1975، وهي عبارة عن خلاصة الجهود السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال عهود ما بعد الاستقلال التي حكمت البلاد؛ ارتفعت أكلاف المعيشة حتى جرى تصنيف بيروت على أنّها أغلى مدن العالم. كما أنّ بنية لبنان الاجتماعية كانت عبارة عن منظومة من الامتيازات والفروقات المتولدة عن المحسوبية والنظام الطائفي، وفوارق مهولة بين المركز والأطراف. نظام اقتصاديّ احتكاريّ متغوّل أضعف القطاعات الإنتاجية بمجملها. فانطلقت موجة من النضالات العمالية الزراعية والصناعية وغيرها من أديرة الشمال إلى مزارع الجنوب.

إلى ذلك تضخمت الأزمة التعليمية وأفضت إلى نزاعاتٍ سياسيةٍ مباشرة، ذلك أنّه لم يكن ثمة مساواةٌ في فرص تحصيل العلم بين الطوائف، وبالتالي في فرص الحصول على الوظائف؛ خاصةً وأنّ أغلبية المدارس كانت تتمركز في بيروت والجبل المجاور وفي مناطق ذات الأكثرية المسيحية. بالإضافة إلى التمييز في فرص الوصول إلى التعليم العالي حيث 8% فقط من تلامذة المرحلة الابتدائية يصلون إلى الثانوية و6% منهم يتقدمون إلى امتحان البكالوريا، ما يتيح لهم دخول الجامعات. وقد أسهمت في ذلك العلامة اللاغية (أقل من 5/20 في اللغة الفرنسية) في امتحان المرحلتين التكميلية والثانوية، التي تعمل لصالح أبناء العائلات الثرية والمسيحية وطلاب المدارس الخاصة، الذين يتلقون تعليمًا جيدًا بالفرنسية ويتحدثونها. كل ذلك بالإضافة إلى ارتفاع أكلاف الأقساط التعليمية وانخفاض أجور الأساتذة، ما أدّى إلى انطلاق احتجاجات واضرابات من قبل الطلاب والأساتذة. وقد أطلق الدرك النار، في مدينة صور، على تظاهرة للتلامذة فأردوا أحد الطلاب قتيلًا.

وهكذا، وبناءً على هذه المعطيات، التي إن ضعفت في ذاكرة اللبنانيين؛ فإنّ إرهاصاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لم تخرج من حياتهم اليومية إلى زمننا هذا. فكيف حضر "الحياد" في ذهن الراعي كسياسةٍ دفاعيةٍ وخارجيةٍ ناجعة. والحال أنّ لبنان لم يستطع يومًا أن يخرج من الانحياز، على الرغم من كل المحاولات السياسية لدى بعض الرؤساء الذين عزموا على تخفيف هذه النزاعات والتمايزات. وحيث أنّ لبنان جزءٌ لا يتجزّأ من وضعٍ إقليميٍّ قائم، فإنّهم جميعًا وقعوا بالفصام السياسي والتناقض الذي جعل الكيان هشًّا ضعيفًا على شفا الانهيار في كلّ حين. وقد ساهمت مقولة "قوة لبنان في ضعفه" بتعزيز هذا الفصام؛ خاصةً وأنّها نتجت عن بنيةٍ أخلاقيةٍ لطبقةٍ سياسيةٍ تُعلي كلّ ما من شأنه تقديم الخدمات للأجنبي. فمنعت لبنان من تطوير قدراته العسكرية، وأبقت عليه في عنق زجاجة التبعية. إنّه أوري لوبراني، منسق أنشطة الاحتلال الإسرائيلي في لبنان بعد العام 1982، يقول في تقديمه لكتاب "المتاهة اللبنانية" أنّه "منذ تحوّله إلى دولةٍ سياديةٍ يجلس لبنان على موائد الغير". فما الذي سيصنع الحياد في لبنان؟

ثالثًا: مشكلة الكيان الصهيوني

يرى الراعي في مذكرته أنّ "اتفاق القاهرة" الذي سمح للمنظمات الفلسطينية القيام بأعمالٍ عسكريةٍ ضدّ "إسرائيل" انطلاقًا من الجنوب اللبناني، "زجّ لبنان بالنزاعات العقائدية والسياسية والعسكرية والمذهبية في الشرق الأوسط، فاحتلت "إسرائيل" لبنان ودخلت القوات السورية، ونشأ حزب الله حاملًا مشروع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأوجهه الديني والعسكري والثقافي". كلّ ذلك حصل بسبب خروج لبنان عن الحياد بحسب الراعي. إنّ أي قارئٍ لا يعرف شيئًا عن تاريخ المنطقة سيقرأ هذا السياق الذي أورده الراعي على الشكل التالي: "إسرائيل كانت تعيش بأمانٍ وسلامٍ في أرضها، حتى حضرت المنظمات الفلسطينية بمطامعها التوسعية وبدأت بالاعتداء على إسرائيل، عندها فقط، عمدتٍ إسرائيل إلى احتلال لبنان".

لقد كان لبنان معرضًا بشكلٍ دائمٍ للعدوان الصهيوني وكان بحاجة إلى قوة تواجه "إسرائيل"، سواء كانت عربيةً أو لبنانيةً، خاصةً في ظلّ عدم وجودٍ قرارٍ سياسي بدفع الجيش اللبناني للدفاع. وفيما يلي عرض للاعتداءات الإسرائيلية على لبنان في المرحلة ما بين 1943 إلى 1969 موعدٍ اتفاق القاهرة:

◆ عام 1948

- **الحرب العربية -الإسرائيلية الأولى: معركة المالكية**

ليلة 15-14 أيار، تحركت الكتيبة الأولى من اللواء اليهودي «يفتاح» وتمكنت من احتلال قرية قدس والمعسكر البريطاني خارج المالكية، وقرية المالكية نفسها، ولم يكن يدافع عن تلك المنطقة سوى عددٌ قليلٌ من عناصر جيش الإنقاذ على رأسهم الملازم محمد زغيب الذي كان يقود المفرزة اللبنانية. وقبل أن يعزز قائد الكتيبة الصهيونية مواقعه المحتلة، دفع العقيد أديب الشيشكلي قائد قوات جيش الإنقاذ في الجليل بمفرزتين من قواته تعاونتا مع وحدة من الجيش اللبناني للقيام بهجومٍ معاكسٍ قويٍّ، أجبر القوات الصهيونية على الانسحاب من المنطقة كلها بعد أن خسرت عدداً كبيراً من رجالها، وبذلك جرى استرداد المالكية والمعسكر وقدس.

مجزرة حولا الأولى

في 14 أيار/ مايو 1948 هاجمت عصابات الهاغانا بلدة حولا في الساعة العاشرة ليلاً فداهمت المنازل وقتلت 3 مدنيين هم: **الشهيد عبد شبيب شريم، الشهيد الشيخ عبد الخالق مزرعاني والشهيد السيد محمد ياسين.**

إعلان الكيان

كان الإعلان عن قيام الكيان الصهيوني في الخامس عشر من أيار/ مايو 1948 أول اعتداء صهيوني على السيادة اللبنانية، إذا شكل هذا الإعلان أول خطوات الاحتكاك السيادي بين لبنان والكيان المحتل لفلسطين، وتحديداً شمالها المرتبط مع جبل عامل عضوياً.

أول دخول بري إلى الأراضي اللبنانية

30 تشرين الاول/ أكتوبر 1948: أول اجتياح اسرائيلي للبنان واحتلال ما بين 12 و19 قرية في الأراضي اللبنانية بينها 10 قرى تحدث عنها بيان للجيش اللبناني آنذاك بشكل رسمي وهي:
"ميس الجبل، بليدا، محيبب، الطيبة، دير سريان، كفركلا، تل النحاس، الحمامص، وياروون".

مجزرة حولا الثانية

العدو هاجم حولا فجر 31/10/1948، بقيادة مناحيم بيغن وقام باعتقال جميع من صادفه في طريقه، رجالاً ونساءً، ثم قام بإطلاق سراح النسوة بعد إعدام الرجال والمسنين بتدمير المنازل التي جمعهم فيها، فوق رؤوسهم أو رميهم بالرصاص. وقد بلغوا أكثر من ستين شهيداً دفنوا في قبورٍ جماعيةٍ حيث قتلوا، ثم نقلت جثثهم إلى مقبرةٍ خصّوا بها يطلق عليها اسم "الشهداء". وتسببت المجزرة بنزوح معظم الأهالي في اتجاه بيروت، حيث أقامت لهم الدولة بيوتاً من صفيح في مخيم ضبيه مكثوا فيها نحو ستة أشهر، ثم عادوا إلى حولا، بعد فترة من توقيع اتفاق الهدنة بين لبنان وإسرائيل في عام 1949.

- **عام 1949**

أول انسحاب صهيوني من الاراضي المحتلة وتحديداً من تلّ النحاس والحمامص في 15 شباط/ فبراير، أعقبه توقيع الهدنة في الاول من آذار/ مارس، وفي 2 نيسان/ أبريل انسحب العدو من القرى الأخرى.

- **عام 1950**

طائرةٌ عسكريةٌ صهيونيةٌ تستهدف طائرةً مدنيةً لبنانيةً فوق الأراضي اللبنانية ما أدّى إلى سقوط شهيدين و8 جرحى من بين 27 راكباً.

- **عام 1959**

أُجبرت طائراتٌ لبنانيةٌ، ولثلاث مراتٍ، على الهبوط في الكيان المحتل وتمّ احتجازها لفترة.

- **عام 1960**

تصدّى للجيش اللبناني لفرقةٍ من جنود الجيش الاسرائيلي على الحدود تمّ أسر 4 جنود للعدو على إثرها.

- **عام 1965**

خرقٌ حدوديٌّ بريٌّ نفذتها قوات العدو الصهيوني، داخل الأراضي اللبنانية، ما أدى إلى استشهاد إمرأة وتدمير منزلين و3 جسور.

عام 1967

في حرب العام 1967 احتلت إسرائيل أراضٍ عربية ورفضت الامتثال لقرارات الأمم المتحدة بالانسحاب، فبدأت العمليات العسكرية ضدّها ونمت حركة المقاومة الفلسطينية. لجأ العدو إلى الردّ على الضربات بالاعتداء على الأراضي اللبنانية.

عام 1968

14 حزيران/ يونيو 1968: قصفٌ مدفعيٌّ صهيونيٌّ طال قرية ميس الجبل وأوقع 56 جريحاً.
26 كانون الاول/ ديسمبر 1968: غارةٌ جويةٌ صهيونيةٌ على مطار بيروت الدولي استمرت لمدة 45 دقيقة، دمّرت خلالها 13 طائرة رابضة على أرض المطار، بينها 8 طائرات تابعة لخطوط الشرق الاوسط، بالإضافة إلى تضرر "هنغارات" الشركة بشكلٍ كبير، على خلفية اختطاف طائرةٍ إسرائيليةٍ كانت متوجهةً إلى أثينا، تبنتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ولم يصدر قرارٌ بإدانتها إلاّ بعد عام على الغارة، وهو قرار مجلس الأمن 262.

عام 1969

- **30 تموز/ يوليو 1969: حصول هجوم بريٍّ**
- **11 آب/ أغسطس 1969: القيام باعتداءٍ بريٍّ**
- **13 آب/ أغسطس 1969: حصول خرقٍ إسرائيليٍّ بريٍّ**
- **1 أيلول/ سبتمبر 1969: محاولة تسلل إسرائيلية**
- **5 أيلول/ سبتمبر 1969: إطلاق نار**
- **3 كانون الاول/ ديسمبر 1969:** استشهاد 11 مقاوماً فلسطينياً وسقوط قتيل صهيوني.

خلاصة

جميع هذه الأحداث وقعت قبل "اتفاق القاهرة"، فكيف يكون الاتفاق هو الذي جلب الاعتداءات على لبنان وسيادته؟ إنّه ليس الاتفاق الذي أتى بالاعتداءات الإسرائيلية، بل الاعتداءات هي التي جاءت بالاتفاق. هذا بالنسبة إلى الجانب اللبناني من مسألة الحياد في هذه القضية، لكن ماذا عن الموقف الإسرائيلي؟ هل حقًا إسرائيل حيّدت لبنان عن مطامعها؟

أوردت مجلة الدفاع الوطني التابعة للجيش اللبناني في عددها 69، الصادر في تموز 2009، مقالًا تحت عنوان: المياه اللبنانيّة في العقيدة الصهيونيّة و"تكتيك" إسرائيل القانونيّ. عادت فيه إلى العام 1953، عندما رفضت إسرائيل مشروع ماين Main الذي قضى بتقاسم مياه نهر الأردن بين العرب والإسرائيليين، واقترحت مشروعًا آخر عُرف باسم مشروع كوتون Cotton قضى بتحويل كميّة 400 مليون م3 في السنة من مياه الليطاني إلى نهر الحاصباني بُغية ضخّ هذه المياه إلى بحيرة طبريا لتخفيف نسبة الملوحة فيها وجرّ مياهها بعد ذلك إلى النقب.

برَّرت "إسرائيل" هذا المشروع بزعمها أنّ لبنان لا يستفيد من مياه الليطاني، التي تذهب هدرًا إلى البحر. ومارست وأعوانها ضغوطًا على البنك الدولي لرفض الطلب اللبناني المُتعلّق بتمويل مشاريع الري التي يوفّرها نهر الليطاني. كان الهدف من ذلك هو عرقلة استثمار مياه الليطاني من جانب لبنان، حتى يسهل على "إسرائيل" الاستيلاء عليها والاستفادة منها في الوقت الذي يُتاح لها.

أواخر أيلول/سبتمبر من العام 1965، أغارت الطائرات الإسرائيلية على المواقع اللبنانية عند منابع الحاصباني والوزّاني بهدف تعطيل المشروع الذي أقّره مجلس جامعة الدول العربية العام 1964، وهو مشروع تحويل مجاري الأنهار التي تصبّ في بحيرة طبريا (الحاصباني والوزاني اللبنانيّين، وبانياس السوري). الواقع أن مسألة المياه تحتلّ مركزًا مرموقًا في الفكر الصهيوني يكاد يبلغ مرتبة العقيدة، لن تقف في طريقها عقيدة "الحياد".

رابعًا: ازدهار لبنان أم ازدهار الأوليغارشية

يتحدث الكاردينال الراعي عن اقتصاد لبنان في تلك الفترة فيقول في مذكرته: **"وإذا بتحييد لبنان النسبي عن صراعات المنطقة ما بين 1943 و1975 أدى إلى الازدهار والبحبوحة، وزيادة النمو، وارتفاع نسبة دخل الفرد، وتراجع البطالة، حتى دعي لبنان سويسرا الشرق".**

استنتاجٌ يبدو خياليًا نسبةً لحيثيّات الواقع الاقتصادي بين 1943 و1975، فليتحدّث التاريخ:

الأوليغارشية التجارية - المالية خلال عهود "الحياد"

في كتابه "تاريخ لبنان الحديث" يتحدّث فواز طرابلسي عن المشهد الاقتصادي الذي ساد لبنان في هذه المرحلة. إذ تحوّل موقع الرئاسة إلى ركيزةٍ أساسيةٍ من ركائز المصالح الاقتصادية المسيطرة بفضل السلطات التنفيذية والتشريعية الاستثنائية، التي يتمتع بها رئيس الجمهورية. وقد بات هذا التقليد الذي بدأ منذ العهد الأول بعد الاستقلال سمةً مميزةً من سمات الاقتصاد اللبناني.

تضمّ الأوليغارشية المالية التي استولت على السلطة الاقتصادية في البلاد منذ العهد الاستقلالي نحو ثلاثين أسرةً، مارست السيطرة الاحتكارية بأعلى مستوياتها، على الرغم من وعود الازدهار الليبرالية للنظام الاقتصادي اللبناني.

من حيث التوزع الطائفي ضمّت أسر الأوليغارشية 24 أسرةً مسيحيةً (9 موارنة و7 روم كاثوليك وأربع أسر أورثوكسيةٍ وأسرةً واحدةً لكلٍ من اللاتين والبروتستانت والأرمن) مقابل ست أسرٍ مسلمة (4 سنية وواحدةً شيعيةً وواحدةً درزيّةً).

احتلّ هؤلاء مواقع سيطرة كلّ القطاعات الاقتصادية، من حيث المصارف وشركات التأمين واستيراد المنتجات الغربية، والأسلحة والذخائر، والمعدات والآلات والمنتجات والأخشاب والقهوة والسيارات وغيرها من كلّ شيء. حتى الوكالات التي كانت تمثل الشركات الأميركية كان نصفها بيد عائلةٍ واحدةٍ مسيحيةٍ والباقي موزعين. كان هؤلاء روّدًا في ميدان السياحة على صعيد الفنادق ومراكز الاصطياف ومراكز التزلج. وكان يسيطرون على أكبر شركات المقاولات، والطيران، والنقل البري، ومصانع انتاج الكهرباء، والاسمنت وغيرها.

لقد قُدّرت ثروات خمس عشرة أسرةً ب 245 مليون ليرةٍ لبنانية، مبلغٌ كان يعادل تسعة أضعافٍ خزينة الدولة للعام 1949، وأكثر من 40 في المئة من الدخل الأهلي للعام 1984. أمّا القسط الأوفر من تلك الثروات، فقد كان موظفًا، خارج لبنان.

تحوّل البرلمان إلى "مجمع للوجهاء" كما يعرّفه عليه ميشال شيحا، أو "مجلس الطوائف". منذ ذلك اليوم والبرلمان اللبناني هو مؤسسة فضّ نزاعات الطوائف أكثر منه سلطة تشريعية. يخدم مصالح الأوليغارشية الاقتصادية بحدّ أدنى من التشريع وموازنات خفيفة، وضرائب ورسوم جمركية شبه معدومة. وصارت وظائف الخدمة العامة محصورة بالأزلام والمحاسيب، والتوظيف في الإدارة آلية لإعادة إنتاج نفوذ الزعماء السياسيين. يبدو أنّ هذا التأسيس كان متينًا جدًّا ليبقى مستمرًا حتى اليوم.

على خطٍّ موازٍ تكوّن نظام لبنان الاقتصادي في العهد الاستقلالي الأول بناءً على مزيج من فرض مصالح الأوليغارشية مع التطورات العربية والدولية، خصوصًا مع نمو الاقتصاديات النفطية في العراق والخليج والعربية السعودية. وهي تطورات اشتملت أيضًا على فوائد المقاطعة الاقتصادية العربية لـ"إسرائيل" على لبنان.

كولونيالية جديدة بين الحاضرة الاستعمارية السابقة والبلد المستقل حديثًا

سيطر بنك سوريا ولبنان برئاسة مديره الفرنسي هنري بيسون على مجمل الاقتصاد اللبناني، مستنزفًا القسط الأوفر من أرباح الحرب العالمية الثانية، التي تراكمت محليًا، وناقلًا إياها إلى فرنسا. وبصفته مصرف الإصدار ومستودع خزينة الدولة، تحكّم بنك سوريا ولبنان بتسليف المصارف المحلية لمشاريع الإعمار الكبرى. وفي غضون ذلك أخذت المصارف الفرنسية تستملك المصارف اللبنانية.

من جهة أخرى، كانت "مجموعة سيرياك" (شركة الدراسات والتنفيذات الصناعية والزراعية والتجارية) التي أنشأها بيسون توفر عقود عمل لشركات المقاولة الفرنسية إلى كونها تتحكم بالمبادلات الاقتصادية والمالية، بين سوريا ولبنان من جهة، وبين فرنسا من جهة ثانية.

تعززت المصالح "النيو كولونيالية" على حدّ تعبير فواز طرابلسي. وذلك بوجود ممثلين محليين لها في قلب السلطة السياسية، وهو ما أمّن لها الامتيازات والإعفاءات الضريبية.

إخضاع الصناعة

خلال فترة الحرب العالمية الثانية شهدت الصناعة اللبنانية توسّعًا ملحوظًا أعيق بفضل التحوّل المتزايد للاقتصاد إلى القطاع الثالث، فيما الأوليغارشية تستخدم موقع السيطرة في السلطة السياسية لإخضاع المصالح الصناعية لمنطقها وحاجاتها. فإذا الصناعيون، وقد عجزوا عن السيطرة على السوق المحلية التي أغرقها المستوردون بالسلع المستوردة، أو حتى عن إيجاد مكان معقولٍ لهم فيها، يعمدون إلى الإنتاج لغرض التصدير وتوزيع المنتجات في الأسواق العربية والأفريقية.

العهد الأول وأول تخفيض لقيمة الليرة اللبنانية

كان مبرر وجود "لبنان الكبير" اقتصاديًا هو تزويد سكانه بمقدارٍ من الاكتفاء الذاتي الغذائي. إلا أنّه وبعد عقودٍ على قيامه، لم يصل إلى إنتاج أكثر من ثلث احتياجاته من الحبوب.

كانت أول مرة يتم فيها تخفيض قيمة الليرة اللبنانية، منذ تأسيس لبنان المستقل في عام 1949، عندما اضطر الطرف اللبناني إلى خفض إيداعات الجنيه الإسترليني إذ كان الفرنك الفرنسي لا يزال مضمونًا من قبل الجنيه الإسترليني.

شركة الجر والتنوير في بيروت كانت تشتري الكهرباء من الشركة اللبنانية لكهرباء نهر إبراهيم بـ 400 ألف ليرة سنويًا، قبل أن تبيعها إلى اللبنانيين بضعف السعر أي 800 ألف، علمًا أن أرباح الشركة معفاة من الضرائب. خدماتٌ ضعيفةٌ وأكلاف إنتاجٍ باهظةٍ وتخطيطٌ معدومٌ لاحتياجات لبنان القادمة من الطاقة الكهربائية. وفي سياق السعي الأميركي للحلول محلّ الاستعمار القديم، كانت شركة أميركية، عام 1952، قد عرضت إنتاج الطاقة الكهربائية من مياه نهر الليطاني وبيعها بثلاث مراتٍ أقلّ من السعر الذي تبيعه شركة كهرباء نهر إبراهيم. غير أنّ شركة "الجرّ والتنوير" نسفت المشروع من أساسه، إلى أنّ تمّ تأميم الشركة عام 1954.

عام 1951 وعلى إثر الحرب الكورية، حققت الأوليغارشية الأرباح الطائلة جرّاء المضاربة على العملات والسلع. فيما عانى باقي السكان ارتفاعًا شاهقًا في مستويات المعيشة وفي البطالة. في هذا العام بلغ عدد العاطلين عن العمل 75 ألف نسمة في بلد لا يزيد عدد سكانه عن المليون و250 ألف نسمة.

عهد كميل شمعون وأول سمسرة لأسهم الشركات

ابتداءً من العام 1956 بلغ الفساد أحجامًا كبيرة مع عهد كميل شمعون. كان سماسرة الرئيس يفرضون كمية من الأسهم في الشركات المساهمة تُقدّم على سبيل الهدية للرئيس وبطانته لقاء منحها رخص التأسيس. كذلك اتهم الرئيس بأنّه حوّل إلى حسابه الخاص أموالًا من تبرعات المغتربين لضحايا الزلزال الذي ضرب مناطق لبنانية عام 1956، إلى أن أطاحت بالعهد ثورة 1958.

العهد الشهابي والإصلاحات

شهد العهد الشهابي ابتداءً من العام 1958 إصلاحاتٍ على كافة الصعد، وأبرزها على الصعيد الاقتصادي. حيث ازدهر في عهد الرئيس شمعون الاقتصاد، ولكن بشكلٍ عشوائي، وخصوصًا في قطاعه المصرفي. بالإضافة إلى تحوّل الاقتصاد من غلبة القطاعات الإنتاجية إلى غلبة الفعاليات الخدماتية.

قام شهاب بتأسيس مصرف لبنان، باعتباره المصرف المركزي، الذي قام بتثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية والإشراف على الأداء الاقتصادي للبلد. حيث قام بتنظيم علاقات العمل ولعب دورًا نشطًا في التنمية المناطقية وتنمية التعليم الرسمي، خاصةً على صعيد الجامعة اللبنانية التي بدأت تستقبل طلابًا من الطبقة الوسطى مستفيدين من قوة صرف الليرة اللبنانية.

لكنه اصطدم بالأوليغارشية التي رفضت أيّ انتقاص لريعها أو الأرباح. كما واجهه زعماء الإقطاع السياسي، ونزعة الاستقلال المارونية التي استنفرها التدخل المتزايد للدولة في المجتمع، وما بدا لها أنّه انحياز الدولة لصالح المسلمين.

عهد شارل حلو هو عهد الإضرابات والحركات المطلبية

انتهى العهد الشهابي وجاء عهد شارل حلو الذي سعى إلى تطمين الأوليغارشية المناهضة لأيّ تدخلٍ للدولة في شؤون الاقتصاد.

حاول الحلو إكمال الإصلاحات الشهابية مع الإبقاء على الامتيازات الكاملة للأوليغارشية. شهدت الخيارات الاقتصادية هبوطًا وصعودًا على امتداد ذلك العهد. واندلعت سلسلةٌ غير متقطعةٍ من الإضرابات والحركات المطلبية طوال الفترة الممتدة بين مطلع عهد الحلو وحرب حزيران 1967.

بالإضافة إلى إضراباتٍ عامةٍ عماليةٍ من أجل زيادة الأجور ورفع الحدّ الأدنى لها. والنزاع الأهم دار حول "القانون الوطني للضمان الاجتماعي" الصادر أواخر العهد الشهابي وعمل أرباب العمل على تخريبه عندما أدخل حيز التنفيذ أواخر العام 1965.

وعليه، قاموا بشنّ حملة صرفٍ واسعةٍ للعمال والمستخدمين لتفادي دفع اشتراكات الضمان عنهم.

إفلاس بنك إنترا وإعلان نهاية لبنان بما هو "سويسرا الشرق"

في العام 1966 ضربت الصاعقة قلب الاقتصاد اللبناني كما عبرت الصحافة آنذاك. حين أُعلن توقف "بنك إنترا" عن الدفع. ما أغرق الاقتصاد في واحدة من أخطر أزماته منذ الاستقلال، مرهصًا ببدء نضوب الازدهار "النسبي" الذي تمتعت به الأوليغارشية على امتداد العقدين السابقين. هذا المصرف الذي بلغ مكانةً دوليةً لجذبه حصةً كبيرةً من رؤوس الأموال العربية إلى لبنان بلغت ودائعه 38% من إجمالي الودائع في المصارف اللبنانية. وامتلكت مجموعة "انترا" عددا من أكبر شركات البلد وأهمها: شركة المرفأ، طيران الشرق الأوسط، راديو أوريان، وثماني شركات للتنمية العقارية بما فيها "الشركة العقارية اللبنانية" مالكة فندق فينيسيا، إلى شركاتٍ أخرى في الصناعة والخدمات والسياحة مثل كازينو لبنان. وأدارت عدداً من أهم الصفقات التجارية الكبرى ومنها صفقات استيراد القمح. في الخارج، تملكت مجموعة إنترا عقارات في فرنسا وعدد من المصارف الصغيرة في سويسرا. غير أنّ هذا المصرف كان أكثر ما يفاخر به هو عدد مودعيه الصغار الذين بلغوا 19 ألفًا، الذين باتوا أكبر ضحايا إفلاس المصرف. كانت موجودات المصرف عند توقفه عن الدفع تفوق ديونه. وتشير الأبحاث المعاصرة التي اعتمد عليها طرابلسي في تأريخه، إلى أنّ البنك "أُغرق" بقرار اتخذته الحكومة اللبنانية بعدم "تعويمه"، تحت ضغوط مارستها الأوليغارشية المرتبطة برأس المال الغربي وبعض الدول الغربية.

كان من أول تداعيات الأزمة؛ إعلان إفلاس عددٍ من المصارف المحلية وفرار رؤوس الأموال، وإعادة توظيفها في الخارج. أصابت حالة من الذعر الطبقة الحاكمة بشرائحها كافةً وأخذت تتقاذف التهم عن المسؤولية في إفلاس البنك. بادر رجل المصالح الغربية في لبنان الرئيس السابق كميل شمعون إلى إعلان نهاية لبنان بما هو "سويسرا الشرق" مُدينًا وشامتًا ومفتتحًا حملةً لتحميل المسؤولية للسياسة الشهابية، التي أعادت الاستثمارات إلى الداخل اللبناني. ثم انقلبت الأزمة الاقتصادية إلى تصفية حساباتٍ بين الطبقة البرجوازية والطبقة الحاكمة.

هذه الأزمة افتتحت نهجًا اقتصاديًا سوف يأخذ كل مداه في السبعينيات، وهو رفع المصارف في أوروبا والولايات المتحدة نسبة الفوائد على الودائع فيها والضغوط الكبيرة، التي مارستها حكومات البلدان الغربية على أمراء وملوك ومشايخ الخليج والعربية السعودية لإيداع وتوظيف أموالهم في العواصم الغربية.

◆ القسم الثاني: "الحياد" في معطيات المذكرة

أولًا: التباس الحياد

يشير مفهوم الحياد إلى وقوعه في منتصف الطريق بين حيّزين. علاقات الحضور والغياب في الحياد تشي بعدم حضوره وفي نفس الوقت عدم غيابه. هذا التناقض يجعله منزوع القدرة عن الفعل والتفاعل. موجود وغير موجود. ومهما يكن من أمر المحايدة، سواء كانت حقيقةً واقعيةً أم مجرد وهم، فهي كثيراً ما تجري على نحو التبسيط في حقول المداولة. وكأن العقل الانساني مركب بسيط وعلاقته بالواقع بسيطة. علمًا أن العقل عندما ينظر إلى الواقع، فإنّه لا يتفاعل معه بموضوعية. بل يواجهه من خلال نماذج معرفيةٍ محمّلةٍ بالرغبات والذكريات والأساطير والمصالح. قد يستبعد بعض تفاصيله ويبقي بعضها الآخر، ويضخّم بعض ما تبقّى ويمنحه مركزية، ويهمّش الباقي. الأمر الذي يجعل التحيّز، وهو نقيض الحياد، من صميم المعطى الإنساني، ومرتبط بإنسانية الإنسان. فكل ما هو إنساني يحوي قدرًا من التفرّد والذاتية، ثم التحيّز.

الواقع أنّ الحياد هو بذاته تحيّزٌ لرؤيةٍ محددة. ترى أنّ التفاعل الانسانيّ، ومن خلفه العقل؛ هو كيانٌ سلبيٌّ غير فعّال. إنّ العقل عندما يواجه الواقع المتنوع والمركب، فإنّه يُبقي ويستبعد ويجرّد ويفكّك ويركّب ويصحّح ويضخّم ويهمّش. وتختلف هذه العمليات من شخصٍ لآخرٍ باختلاف التجربة النفسية والحضارية للإنسان المدرك. إذاً، ما بين تركيبية العالم وفعالية العقل البشريّ؛ يصبح الحياد فكرةً غير واقعية، ويُمسي التحيّز حتميًا.

ثانيًا: "السلام" مفهوم متحيّز

ورد ذكر "السلام" في مقدمة وخاتمة مذكرة الراعي، وقد ارتبط ذكرها باستقرار المنطقة والدفاع عن حقوق الشعوب. إذ يقول: **"لبنان هو صاحب دورٍ في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة والدفاع عن حقوق الشعوب، ووساطة التقارب والمصالحة بين الدول العربية، وتقديم مساحة لحوار الأديان والثقافات والحضارات".**

يبدو الخطاب في هذه الفقرة منفصمًا عن مبدأ الحياد، فهو عندما ينتقد خروج لبنان عن الحياد فإنّه يستدعي **"اتفاق القاهرة الذي سمح للمنظمات الفلسطينية القيام بأعمالٍ عسكريةٍ ضدّ "إسرائيل" انطلاقًا من الجنوب اللبناني"**. ثم في سياق حديثه عن أبعاد "الحياد الناشط" يقول: **"البعد الثاني هو تعاطف لبنان مع قضايا حقوق الإنسان وحرية الشعوب، ولا سيما العربية منها، التي تجمع عليها دولُها والأمم المتحدة. وبذلك يواصل لبنان الدفاع عن حقّ الشعب الفلسطيني، والعمل على إيجاد حلّ للاجئين الفلسطينيين، لاسيّما أولئك الموجودين على أراضيه".**

إنّ ربط الراعي بين "الحياد" و"السلام" من جهة، ومن ثم الربط بين "السلام" و"الدفاع عن حقوق الشعوب" من جهةٍ أخرى وما يتبعه من ربط حقّ الشعب الفلسطيني بحقوق الانسان وحرية الشعوب، ومن ثمّ استدعائه "اتفاق القاهرة" للتدليل على انتكاسة "الحياد"، فهو إمّا أنّه قد وقع في التناقض وإمّا لديه تعريفات ملتبسة لـ"السلام" وحقوق الشعب الفلسطيني.

إلا أنّنا عندما نوظّف ربط "السلام" بـ "استقرار المنطقة" كما وردت في السياق أعلاه، بالإضافة إلى ما صدر من تصريحاته في عظة يوم الأحد بتاريخ 23 آب 2020 إذ قال: "نؤمن إيماناً صادقاً بانتماء لبنان إلى العالم العربي، فمنه انطلقت مبادرة السلام العادل والشامل التي أقرت في قمة بيروت لجامعة الدول العربية سنة 2002. ولبنان اليوم هو الأحوج إلى السلام ليتمكن من استعادة قواه والقيام بدوره في محيطه لخدمة حقوق الإنسان والشعوب. كفانا حروباً وقتالاً ونزاعات لا نريدها". وحيث أنّ مبادرة "السلام العادل والشامل" كانت مبادرة لدفع عملية السلام بين العرب والكيان الإسرائيلي، فإنّنا سوف نفهم ماذا يريد الراعي. وكأنه يقول: "حسنًا، لنكن واقعيين ونعترف بوجود "إسرائيل". ربما على قاعدة أنّ الواقعية هي تجربةٌ عمليةٌ تنطوي على عدم التحيّز. وبذلك يتحقّق السلام في المنطقة ويتمّ توطين الفلسطينيين في دول اللجوء كحقّ من حقوقهم الانسانية. إذ لا يمكن أن يعترف بوجود "إسرائيل"، وبحقّ الشعب الفلسطيني في أرضه في آنٍ واحد، أو أن يعترف بحق الشعب الفلسطيني في أرضه، ويدّعي أنّ اتفاق القاهرة وضع لبنان على سكة الانحياز، ثم يربط الحقوق بالحياد. الواقع أن هذا التناقض يوهن الطرح. طرح "الحياد".

مهما يكن من أمر، فإنّ الاعتراف بوجود "إسرائيل" ليس واقعيةً مترتبةً عن الحياد. ذلك أنّ الاعتراف، ناجمٌ عن تحيّز، وعن إنكارٍ لإمكانات الشعوب العربية، وخاصةً الشعب الفلسطيني. والحقّ أنّ "الواقعية" نفسها قابلةٌ لتطويع اللغة. إذ يمكن أن نقول: "فلنكن واقعيين في كيفية تعاملنا مع "إسرائيل"، فـ"دولة إسرائيل" غير موجودة في الواقع، إنّما هي استنتاجٌ عقليٌّ تتحكم فيه النماذج الادراكية".

ثالثًا: ما كلّ ما تتمنى الدول تدركه

يحصل في حياة الدول، أن تكون رغبات سياسييها، أكبر بكثيرٍ من قدرات الكيان عليها. وهو الحال مع لبنان، الذي حصل على لقب "سويسرا الشرق" قبل أن يُثبت جدارته فيه. فيما سبق من سرد، أدركنا كيف أنّ الحياد لم يكن سوى فقاعةٍ سياسيةٍ في تاريخ لبنان، أو فلنقل شعارًا أسطوريًا على أحسن تقدير. أكثر من أجاد توظيفه هو الرئيس فؤاد شهاب، الذي كان قائدًا للجيش قبل أن يصبح رئيسًا. شهاب الذي أطلق شعار "الحياد الفعّال" كسياسةٍ للجيش لعدم التدخل في النزاعات الطائفية، حيّد الجيش أيضًا عن حماية الجنوبيين من الاعتداءات الاسرائيلية. اللافت أنّ كلا الداعيين، شهاب والراعي، أطلقا صفةً على الحياد. فشهاب وصفه بـ"الحياد الفعّال"، والراعي وصفه بـ "الحياد الناشط". هاتان الصفتان تقدمان تعقيداتٍ إضافيةٍ على مفهومٍ هو أصلًا من أكثر المفاهيم تعقيدًا في القانون الدوليّ العامّ.

الحياد في القانون الدوليّ

في مؤتمر لاهاي الثاني عام 1907، تمّ تحديد حقوق الدول المحايدة والتزاماتها. إذ لا يحق لدولةٍ محايدةٍ المشاركة المباشرة في نزاعٍ مسلحٍ أو مساعدة أحد الأطراف في النزاع، من خلال تزويده بالرجال والسلاح، على أن تتوفر فيه شروطٌ منها:

- **موافقة أغلبية السكان**
- **موافقة الدول المجاورة**
- **قدرة البلد على حماية حياده بنفسه**

والحال الذي ليس خافيًا على أحد، أنّ لبنان ليس بلدًا توافقيًا إلا فيما يتعلّق بتوزيع الحصص الطوائفية. يقع في منطقةٍ محتدمةٍ إقليميًا، وعلى حدوده قوةٌ استيطانيةٌ تحتل جزءًا من أراضيه منذ العام 1949. وجيشه يتعرّض لعملية إضعاف ممنهجة منذ بداية تشكيله.

الخلطة السويسرية السحرية للحياد

حياد سويسرا يعود إلى 1815 وهي الدولة الوحيدة التي حافظت على حيادها بشكلٍ مستمرٍ لأكثر من 100 سنة. كما أنّ سيادتها لم تُنتهك خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية. ويعتبر ثبات الحياد السويسري وديمومته حالةً مميزةً في دراسات العلاقات الدولية. يُحكى في هذه الدراسات عن مقوّمات النجاح ومنها:

- **مصالح القوى العظمى في الإبقاء على الدولة السويسرية كدولةٍ محايدة**
- **الوضع التاريخي والجغرافي لسويسرا**
- **تكيّف الحياد مع السياسة العامة للدولة**

يمكن القول إنّ الحياد السويسري قبل النظام العالمي الجديد قد حافظ على ديمومته بفضل مقومات الردع والجغرافيا، أما بعد حلول القطبية الأحادية الأميركية، فإنّ سرّ نجاة هذا الحياد هو في حماية القوى العظمى له، وإن لم يكن ثمة وجود لحيادٍ مطلق.

رابعًا: الكيان الإسرائيلي والاتحاد المتوسطي

يتأمل الراعي في مذكرته أنّ لبنان، بفضل الحياد، سيتحوّل إلى محور "الاتحاد المتوسطي"، معتبراً أنّه **"يحمل قدرةً فعليةً على خلق منظومة قيم جديدة وقوة سياسية واقتصادية وثقافية وملاحية في هذه المنطقة من العالم، كما يجعل أوروبا أكثر ارتباطًا بالعالم العربي وأكثر حُرصًا على مصالحه، وبالتالي أقل اندفاعًا في الدفاع عن إسرائيل".**

فما هو "الاتحاد المتوسطي" أو "الاتحاد من أجل المتوسط"؟

انطلق في برشلونة في نهاية العام 1995، ويضم 43 بلدًا من أوروبا وحوض البحر المتوسط، بهدف تقوية التكامل الإقليمي والتأسيس للسلام والديمقراطية والتعاون في منطقة المتوسط. أمّا لغاته فهي الإنكليزية والفرنسية والعربية. وقد احتفل بسنواته العشر عام 2005 في ظلّ غياب عربي. وفي العام 2008 تغيّر اسمه إلى "الاتحاد من أجل المتوسط" ضمن تعديلات أدخلت عليه لكي يحظى المشروع بالموافقة الأوروبية وتوفير التغطية المالية لتكاليف انعقاد القمة. أصبح من خلالها الاتحاد الأوروبي بكامله مشاركًا فيه من دون تقسيمه بين دولةٍ مطلّةٍ على المتوسط ودول غير مطلةٍ عليه، على أن تكون رئاسته محصورةً بالدول المطلة على البحر المتوسط.

كيف تتفاعل الدول العربية في فضاء هذا الاتحاد؟

في حين تمّ إدخال كافة دول الاتحاد الأوروبي كي لا تتأثر وحدتها، تمّ وضع ترتيبٍ خاصٍّ لدمج السوق المغاربية في السوق الأوروبية على حدة، وترتيبٍ آخر لصيغة تعاون مع دول الخليج العربي من خلال الشراكة الخليجية-الأوروبية. الأمر الذي يؤدي إلى تقويض أسس السوق العربية المشتركة قيد التكوين، فيؤثر على المشاريع الوحدوية العربية في المستقبل.

لكن ماذا عن الحضور الإسرائيلي؟

تدخل "إسرائيل" حوض المتوسط بضفتيه الشمالية والجنوبية من خلال هذا المشروع الذي فسح لها المجال الواسع للاندماج بالمنطقة، ففي زيارة للرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي إلى تونس عام 2008، أعلن أمام طلبة المعهد الوطني للعلوم التطبيقية بأنّ "فرنسا سوف لن تتساهل مع أمن إسرائيل" مؤكدًا لقادتها بأنّ اندماجها في المنطقة سيشكل هدفه المركزي، ومن أجل ذلك، فإنّ الاتحاد المتوسطي، أو الاتحاد من أجل المتوسط، هو المدخل الذي ستنفذ منه "إسرائيل" كلاعبٍ أساسيٍّ في هذا الفضاء الجغرافي. فوضع العرب أمام واقعٍ ليس باستطاعتهم تغييره، إذ سبق وأعلن وزير الخارجية الفرنسي السابق برنارد كوشنير معارضة ليبيا، وما أثير من تحفّظات عربية ضد مشاركة "إسرائيل"، بأنّه "ليس هناك اتحاد من أجل المتوسط من دون إسرائيل".

وكان ساركوزي قد تحدّث في إطار التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، بأنّه إذا كانت السياسة تفرّق، فإنّ الاقتصاد يمكن أن يوحّد. وبهذه الرؤية انطلق في مشروعه ليشكل "الخطوة الأولى نحو التقارب المستقبلي" بين العرب و"إسرائيل". فالاقتصاد حسب رأيه "لغة عالمية شاملة لا تعرف الحواجز الأيديولوجية ولا المحرمات السياسية، وإسرائيل موجودة في مسرح الاقتصاد الدولي وستبقى موجودة وهذا اعتراف اجباري وضروري".

وقد فرضت "إسرائيل" نفسها كلاعبٍ أساسيٍّ في هذا الفضاء الجديد، والتحكم بمساراته وتوجهاته ومشاريعه الأمنية والاقتصادية والسياسية، وحتى بهيكليته التأسيسية، عندما حصلت على منصب الأمين العام المساعد، من بين المناصب الخمسة في الاجتماع الوزاري لوزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد، مقابل أن تسمح للجامعة العربية أن تتمتع" بالعضوية الكاملة فيه". فماذا سيكون المقابل لكي يصبح لبنان "محور الاتحاد المتوسطي" كما يريده الكاردينال؟ ولماذا اختار هذا الإطار دون أيّ إطارٍ آخر لإثبات ضمانة حياد لبنان؟ أليس هذا انحيازًا واضحًا؟

خامسًا: لبنان دولة قوية عسكريًا

في البعد الثالث للحياد و"غير القابل للتجزئة" الذي ورد في المذكرة، يقول الراعي: **" البُعد الثالث هو تعزيز الدَّولة اللُّبنانيَّة لتكون دولةً قويَّةً عسكريًّا بجيشها وبمؤسساتها وقانونَها وعدالتها وبوحدتها الدَّاخليَّة وإبداعاتها، لكي تضمن أمنها الدَّاخلي من جهة، وتدافع عن نفسها بوجه أي اعتداء بري أو بحري أو جوي يأتيها من إسرائيل أو من سواها".**

لن نذهب بعيدًا في تاريخ التسلح في المنطقة، وسنعرض الواقع اليوم بالتزامن مع هذه المذكرة.

على الرغم من إعلانها "السلام" مع الكيان الإسرائيلي، وعلى خلفية صفقة مقاتلات "إف- 36" وطائرات بدون طيار متطورة سيبيعها ترامب للإمارات العربية المتحدة كجزءٍ من اتفاقية إقامة العلاقات الدبلوماسية بين "إسرائيل" والإمارات، ارتفعت الأصوات المعارضة في "إسرائيل". فحضر وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو ليطمئن الإسرائيليين بشأن الالتزام الأميركي للتفوق العسكري الإسرائيلي فقال في مؤتمر صحفي في القدس: **"إن تسليح وتعزيز قوة الدول الحليفة في الخليج لن يمس بالالتزام الأميركي بأمن إسرائيل وتفوقها العسكري". وتابع "لدينا علاقات عسكرية مع الإمارات، ونزودها بالسلاح، وسنواصل فحص هذه العملية لتزويدهم بالسلاح اللازم لهم للدفاع عن شعبهم من الخطر الإيراني... نحن ملتزمون بذلك، وسنقوم به بما يمكن تحقيق التزامنا للحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل".**

فكيف سيحمي لبنان "المحايد" نفسه من الكيان الإسرائيلي؟

الواقع أنّ التسليح مشروط جزئيًا بالسلام مع "إسرائيل"، والانحياز إلى معسكرها ضدّ مصالح ومستقبل الشعب الفلسطيني المظلوم، والتغاضي عن المطامع الاسرائيلية في لبنان وتاريخ الإجرام والاحتلال الصهيوني لهذا البلد.

الخاتمة

تطرح هذه المذكرة مساحات من التاريخ والذاكرة السياسية وتغيّب مساحات أخرى، وهي في المساحات المذكورة تورد الأحداث مبتورة في سياقاتٍ لم تخدم حتى الفكرة "الحياد". حيث وقع الخطاب في جملة من المطبات والمغالطات والتهميش.

الواقع أنّ وضع "الحياد" في إطارٍ مرجعيٍّ تاريخيٍّ يغيّب الأدلة، سيجعل من طرح "الحياد" أمرًا انتهازيًا وغامضًا. خاصةً إذا تمّ تبسيطه وطرحه بخطابٍ سهلٍ، فسيكون ممتنعًا عن الفهم في الوقت عينه. فيحتاج إلى التفكيك، والتحليل، والدراية والتنقيب، وهو الشيء الذي لن يفعله الناس.

وفي كل السياق، استخداماتٌ لصورٍ نمطيةٍ لا تعبّر إلاّ عن الانحياز المطلق للدعاية الغربية، خاصةً فيما يتعلّق بالصراع العربي – الإسرائيلي. وقد جعلها الراعي شماعة يعلّق عليها كل ما يراه إخفاقًا لـ "الحياد" ويراه فئةٌ كبيرةٌ من اللبنانيين مجدًا.

إنّها مقارباتٌ غير واقعية في ظلِّ نظام عالميّ تسيطر فيه المصالح الغربية بوحشية على كلّ شيء، حتى على "الحياد". فهو مفهوم هزيل أصلًا، منزوع القدرة، ولا يعوّل عليه في منطقةٍ محتدمةٍ بالصراعات، وفي بلدٍ على تماسٍ مع أكثر الكيانات المستوطنة وحشية في التاريخ الحديث.